الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

2 **شعبان** 1436 –20 **مايو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	16

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يُجرّم "التفحيط" ويرفض الجامعات "الأجنبية".. بدعوى "الخصوصية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
حسم مجلس الشورى السعودي أمس الجدل حول «التفحيط» بتحديد تعريف دقيق له واعتباره «جريمة»، عقوبتها الغرامة 10 آلاف ريال أو السجن بين شهرين و6 أشهر. (للمزيد).
ويُعاقب المشجع الذي يتجمهر مع آخرين لتشجيع «المفحط» بغرامة قدرها 1500 ريال، أو تحجز مركبته 15 يوماً.
ووافق المجلس على تعديل مادتين في قانون المرور لاستيعاب تلك الإجراءات، بيد أن المجلس أسقط أمس توصية بفتح فروع لجامعات أجنبية مرموقة في المملكة، بدعوى مخاطر ذلك على الخصوصية السعودية، والمخاوف من أن ينطوي ذلك على دعوة إلى الاختلاط. وأثار سقوط التوصية تهكماً من جانب عدد من الأعضاء الذين اعتبروه ناجماً عن نظرة هشة إلى المجتمع، وضيقة إزاء الأجانب. ووافق المجلس على تعديل مادتين من نظام المرور، تم فيهما تعريف ظاهرة التفحيط، واعتبارها جريمة، يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة، وإيقاف المركبة لمدد تتزايد في حال التكرار. وبحسب المادتين، فإن الغرامة المالية في المرة الأولى ستكون 10 آلاف ريال، أو السجن لمدة لا تقل عن شهرين، ولا تزيد على ستة أشهر أو بهما معاً. وتشمل العقوبات كل من اتفق أو حرّض أو قدّم دعماً مالياً للمفحط، كما عدّت التعديلات التجمهر تشجيعاً على التفحيط، ويعاقب المشجِّع بغرامة مالية قدرها 1500 ريال، أو حجز المركبة 15 يوماً، أو بهما معاً، كما شملت العقوبات حالات أخرى للتفحيط.
وأسقط أعضاء في مجلس الشورى توصية للعضو سعيد الشيخ، طالب فيها بالسماح للجامعات الغربية المميزة بفتح فروع في السعودية، بحجة أنها لا تتوافق مع العادات والخصوصية السعودية، وقد تكون دعوة للاختلاط.
واستغرب الشيخ ومؤيدون له في جلسة أمس (الثلثاء) أن يبرر الرفض بهذه الأسباب، قبل تحميل وزارة التعليم الخلل الكبير الذي تسببت به في التنمية البشرية لتركيزها على تخصصات العلوم الإنسانية على حساب التخصصات العلمية والطبية.
وتهكم العضو سلطان السلطان بالحماسة الصارخة لرفض وجود الأجانب داخل السعودية، والتأثير المحتمل لهم في طباع السعوديين، في ظل وجود شركات أجنبية عدة، وتساءل: «لماذا ننظر من منظار ضيق؟».
وقدّم الشيخ مبررات تبيّن أهمية السماح للجامعات العالمية المميزة في السعودية بصفتها خياراً آخر لمن لا يستطيع الالتحاق بالابتعاث، مستشهداً بتجارب دول عربية وخليجية وآسيوية ناجحة، إضافة إلى عجز الجامعات السعودية عن تخريج المهندسين والأطباء كمّاً وكيفاً، إذ لا تصل أعدادهم إلى 126 مهندساً سعودياً لكل 100 ألف مواطن، ونسبة الأطباء السعوديين 22 في المئة.

7 آلاف ريال لاستقدام "العمالة المنزلية" من بنغلاديش والنيجر.. والراتب 800 ريال فقط

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة - منى المنجومي - الرياض - فيصل العبدالكريم
اتخذت وزارة العمل السعودية قرارات تتعلق بتنظيم استقدام العمالة المنزلية. وأعلنت سقفاً أعلى لاستقدام العمالة المنزلية من بنغلاديش والنيجر لا يزيد على سبعة آلاف ريال. وحددت 800 ريال و750 ريالاً حداً أقصى لراتب العاملة المنزلية من بنغلاديش والنيجر على التوالي، اعتباراً من الأحد المقبل. وقررت ألا تتعدى مدة استقدام العمالة المنزلية 60 يوماً. وإذا تأخر الاستقدام تفرض غرامة قدرها 100 ريال عن كل يوم من التأخير. وتشمل قرارات وزارة العمل عدداً من الاشتراطات بحق مكاتب الاستقدام. (للمزيد).
وعلى رغم ما اعتبرته الوزارة تحركاً قوياً يعد بحل مشكلات استقدام العمالة المنزلية قبيل نهاية العام الحالي، إلا أن خطواتها قوبلت بانتقادات حادة، أقلها أنها لن تعالج المشكلة، بل ستفاقمها، وستكبد مكاتب الاستقدام مزيداً من الخسائر.
وبحسب وزارة العمل أمس، فإن القرارات الجديدة «شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن، وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق، وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية، وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة، وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة مع الدول». وأعربت الوزارة عن اعتقادها بأن هذه القرارات ستسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية عموماً، والعمالة المنزلية النسائية خصوصاً، وتعزز حماية حقوق جميع الأطراف.
وأوضحت - في بيان أمس - أنه تم تكوين فريق مُتخصص لدرس ومراجعة تكاليف استقدام العمالة المنزلية، ومقارنتها بما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي، وبناءً على مخرجات دراسة هذا الفريق وما تقتضي به المصلحة العامة لضبط تكاليف الاستقدام، فإنها قررت تحديد سقف أعلى لتكاليف استقدام العمالة المنزلية من بنغلاديش والنيجر، تتبعهما دول أخرى.
وقررت الوزارة أن يكون «السقف الأعلى لتكاليف الاستقدام من بنغلاديش والنيجر بما لا يتجاوز سبعة آلاف ريال، وأجر العاملة المنزلية البنغلاديشية الشهري بما لا يتجاوز 800 ريال، وأجر العاملة المنزلية من النيجر بما لا يتجاوز 750 ريالاً».
وحددت وزارة العمل مدة استقدام العمالة المنزلية بـ 60 يوماً كسقف زمني أعلى لمدة الاستقدام، كما تم منع شركات ومكاتب الاستقدام من تحصيل مبلغ العقد كاملاً عند التوقيع، على ألا تتجاوز الدفعة الأولى أكثر من 25 في المئة من قيمة العقد، ويتم دفع القيمة المتبقية للشركة أو المكتب عند إشعار المستفيد كتابة بالسداد، مع ما يفيد التأشير على جواز سفر العامل أو العاملة من السفارة السعودية في البلد المُرسل للعمالة.
وأشارت وزارة العمل إلى أنها لاحظت تركيز شركات الاستقدام على استقدام العمالة التجارية، وهو ما أسهم في تقليل الاستجابة لطلبات العمالة المنزلية، ورغبة من الوزارة في أن تعمل هذه الشركات للهدف الذي تم إنشاؤها من أجله، وهو تلبية الطلب للراغبين في استقدام العمالة المنزلية عموماً، والنسائية خصوصاً.
وقررت الوزارة إلزام شركات الاستقدام بالتوسط في استقدام الأيدي العاملة للغير وفقاً للترخيص الممنوح لها، وبما لا يتجاوز تكاليف الاستقدام التي أقرتها الوزارة، وتوفير عمالة منزلية داخل المملكة، سواءً من طريق تقديم الخدمات العمالية المنزلية، أم من طريق التوسط في استقدام العمالة المنزلية، وذلك بنسبة لا تقل عن 20 في المئة سنوياً من مجموع عمالة الشركة المخصصة لتقديم الخدمات العمالية، على ألا تقل نسبة العمالة المنزلية النسائية منها عن 50 في المئة.

الخرج: "الحرابة" لمواطن خطف 7 فتيات "قصّر" واغتصبهن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
نفذت وزارة الداخلية السعودية أمس حكم القتل حدّاً في أحد الجناة في محافظة الخرج في منطقة الرياض، لخطفه سبع فتيات قصّر وإركابهن بمركبته وهتك عرضهن، وممارسة أعمال شاذة معهن داخل مركبته، وبمنزله تحت تهديد سلاح أبيض، وفعل الفاحشة ببعضهن ومحاولة خطف ثلاث فتيات أخريات.
وأوضحت «الداخلية» عبر بيان صحافي أمس، أن سلطات الأمن تمكنت من القبض على الجاني، وأسفر التحقيق معه عن توجيه الاتهام له بارتكاب جريمته، وبإحالته إلى المحكمة العامة صدر بحقه صك شرعي يقضي بثبوت ما نسب إليه شرعاً.
وأشارت إلى أنه بسبب تعدد جرائمه وترويعه الآمنين في بيوتهم وإثارة الرعب في أحياء المسلمين، وشناعة فعله «ولأن ما أقدم عليه المدعى عليه يعد ضرباً من ضروب الحرابة والإفساد في الأرض تم الحكم عليه بإقامة حد الحرابة وأن تكون عقوبته القتل، وصدّق الحكم من محكمة الاستئناف ومن المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي يقضي بإنفاذ ما تقرر شرعاً وصدّق من مرجعه بحق الجاني المذكور وذلك بقتله».
وأكدت حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على استتباب الأمن، وتحقيق العدل، وتنفيذ أحكام الله في كل من يتعدى على الآمنين، ويهتك أعراضهم، محذّرة كل من تسوّل له نفسه الإقدام على مثل هذه الأفعال بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره.

"الهوية الوطنية" الوثيقة المعتمدة للتعريف بالناخبات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
فيما تشهد الدورة الثالثة من انتخابات أعضاء المجالس البلدية مشاركة المرأة السعودية كناخبة ومرشحة، أكدت المجالس البلدية عبر بيان بثته اللجنة العامة للانتخابات البلدية أمس، أن مشاركة المرأة ستكون وفق الضوابط الشرعية، وأن الهوية الوطنية هي الوثيقة الوحيدة المعتمدة للتعريف بالناخبة وإثبات هويته سواءً أكان رجلاً أم امرأة، وبموجبها يستطيع الناخب ممارسة حقه الانتخابي متى ما توافرت فيه الشروط النظامية، كما أن مشاركة المرأة ناخبة أم مرشحة يجب أن تتم بالضوابط الشرعية.
وأشارت إلى أن اللجان المحلية في المناطق بدأت في اختيار وتجهيز مراكز انتخابية نسوية ذات استقلالية تامة عن الرجال، تعمل فيها لجان انتخابية نسوية، تقوم بمتطلبات العملية الانتخابية وفق المعايير والقواعد الدولية للانتخابات، التي تؤكد على المساواة بين المشاركين في العملية الانتخابية، ضمن الحقوق والواجبات المحددة.
وأفادت بأنه يحق لكل مواطن ذكراً كان أم أنثى الانتخاب وفق عدد من الشروط، منها أن يبلغ من العمر 18 عاماً في موعد الاقتراع الذي يوافق مطلع آذار (مارس) المقبل، وأن يكون ذا أهلية كاملة، كما نصت شروط الانتخاب على أن يكون المواطن مقيماً في نطاق الدائرة الانتخابية التي يباشر فيها الانتخاب.

ولفتت إلى أن النظام يكفل لكل ناخب أو ناخبة حق الترشح لعضوية المجلس البلدي وفق عدد من الشروط، منها أن يقيد اسمه في جداول قيد الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يرغب في الترشح عنها، وألا يقل عمره عن 25 عاماً في موعد الاقتراع، وألا يقل مؤهله عن الثانوية العامة أو ما يعادلها، وألا يكون محكوماً عليه بحد شرعي أو تمت إدانته في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون مفصولاً من الخدمة العامة لأسباب تأديبية ما لم يكن قد مضى على الفصل ثلاث سنوات.

يذكر أن عدد المجالس البلدية يبلغ 285 مجلساً ترتبط تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية، وهي ذات شخصية اعتبارية ولها استقلال مالي وإداري.

التحقيق في "فيديو" يظهر طبيباً يسيء التعامل مع مريض.. بالدمام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049605

الدمام - محمد الغامدي

أعلنت المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية عن أنها وجهت بالتحقق والتحقيق عاجلاً من قبل إدارة مجمع الدمام الطبي في مقطع فيديو تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه أحد أطباء المجمع وهو يسيء التعامل مع أحد المرضى.

وأوضح أسعد سعود الناطق الإعلامي لـ"صحة الشرقية" أنه في إطار الشفافية التي تسعى لها المديرية وانتهاجها المبادرة في الوسائل الإعلامية، وإشارة إلى ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن مقطع فيديو لأحد أطباء مجمع الدمام الطبي يسيء التعامل مع أحد المرضى، فإن "صحة الشرقية" ترفض مثل هذه الممارسات ولن تسمح بأي حال من الأحوال بوجودها.

وأضاف أن ما حصل من الطبيب من حيث المبدأ هو غير مقبول وتعامل ذاتي خاطئ يمثل نفسه، موضحاً أنه تم التوجيه بالتحقق والتحقيق عاجلاً من قبل إدارة المجمع في هذا الأمر والوقوف على ما حصل من الطبيب ومعرفة الأسباب التي دفعته إلى التلفظ المسيء، والرفع لجهة التحقيق بالمديرية لاتخاذ ما يلزم، وأكد سعود أنه ستتم محاسبة كل من يخالف الأنظمة بكل حزم ودون تساهل.

التباهي في استخدامه في المناسبات الاجتماعية مؤشر خطير السلاح بين يدي الأطفال.. لانريد جيلاً عدوانياً!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049679

الرياض، تحقيق- سلوى العمران

قد لا يكون متكرراً مشهد الطفلة التي ظهرت على مواقع التواصل الاجتماعي وهي تحمل سلاحاً، وتطلق عدة طلقات نارية بتوجيه وتشجيع من والدها، الذي ردد أثناء ذلك عبارات الفخر والدعم والتأييد، ويأتي هذا الأمر ليشكل سلبية

خطيرة تهدد نشأة هؤلاء الأطفال الصحيحة، فقد تنغرس بعض الأفكار السلبية في نفوسهم، وتؤثر على سلوكهم وحياتهم الاجتماعية، وتكوين شخصياتهم؛ مما يعيق توافقهم النفسي، ويمنعم من ممارسة حياتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، فالطفل الذي اعتاد على سلوك العنف والعدوان قد يشكل خطرا على المجتمع، ويتسبب في انتشار هذه الآفة وتزايدها، فلو ربت كل أسرة طفلها على النعرات العنصرية، والتعود على حمل السلاح، تكون قد جهزته لارتكاب أعمال عنف مستقبلاً.

خدمة التنمية

وعدت الدكتورة نوال المسيري -أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة- أنّ العنصر البشري من أهم الموارد التي يجب أن يكون لها الأولوية والأهتمام لأي مجتمع يسعى للتقدم، فبدونه لا يمكن الكشف عن الموارد المادية، ولاتنيمتها، ولا تطويرها للاستفادة منها في خدمة التنمية، ويعد الأطفال أكثر فئات المجتمع حساسية في حياة الأمم ومستقبلها، وتهتم الأسرة والمجتمع بالعمل على تنمية ورعاية الأطفال، وتنمية كافة جوانب شخصياتهم إلى أقصى حد ممكن فهم رجال وأمهات المستقبل، ولا تقتصر أهمية الطفولة كمصدر للثروة البشرية مستقبلا فقط، بل تعد من أهم مراحل النمو، ولاسيما في السنوات الأولى التي تتشكل خلالها شخصية الطفل الإنسانية، وتتحدد اتجاهاته، وميوله، وتعد بمثابة امتداد للخبرات التي يمر بها، والتي قد تترك آثارها على شخصيته في المستقبل.

وقالت إنّه خلال هذه المرحلة من حياة الطفل تنمو لديه المهارات المختلفة، والرغبة في تأكيد الذات، والتفكير الحسي، والاستقلالية، وتعلم سلوكيات معينة -إيجابية أو سلبية- تؤثر على شخصيته المستقبلية، وما قد يؤدي ويترتب عليه من سلوكيات عنيفة لدى الأطفال أو شخصيات سوية قادرة على تحمل المسؤولية وأداء أدوارها المستقبلية، ونظراً لأنّ الاهتمام بمرحلة الطفولة أمر حيوي في إعداد الأجيال المتعاقبة في المجتمع أدى ذلك إلى التركيز في إستراتيجيات خطط التنمية في المملكة على العناية بالطفل خلال البرامج والخدمات والأنشطة التي تقدم لفئة الطفولة لتلبية احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم من خلال العديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات المنتشرة في أنحاء المملكة لرعاية الأطفال.

استغلال الأطفال

وأضحت المسيري أنّه لوحظ في الآونة الأخيرة استغلال الأطفال في التعبير عن المواقف، وذلك بالسماح لهم بحمل السلاح، وإطلاق الرصاص، وترديد عبارات معينة؛ مما يؤدي إلى تجاوز ذلك بالتفاخر بالحسب والنسب والانتماءات القبلية، وإنطلاقاً من أهمية تشكيل سلوكيات الأطفال وقيمهم وأفكارهم ومعتقداتهم في هذه المرحلة العمرية الحساسة، فإن مشاركة الأطفال بهذا الأسلوب غير المخطط والواعي في هذه المناسبات يؤثر سلبياً على الجوانب النفسية والانفعالية والوجدانية والسلوكية للأطفال، وتؤدي إلى تعزيز النعرات والعنصرية اجتماعياً ونفسياً؛ مما يؤثر على اللحمة الوطنية، وهذا أمر خطير جداً قد يؤدي إلى مشكلات وعقبات أمام التقدم والتنمية، وأحياناً الانقسامات بين فئات المجتمع.

وأضافت أنّه بناء على ذلك فإننا نرى أهمية مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية والسلوكية والمجتمعية عند اتخاذ قرار بمشاركة الأطفال في المناسبات، تعمل على حماية هؤلاء الأطفال وعدم التأثير عليهم نفسيا واجتماعياً؛ لأنّ مشاركتهم بهذا الأسلوب غير المخطط والمنظم قد يؤدي إلى اتسام سلوك الأطفال بالعنف، ومن ثم انتشار العنف في المجتمع وهذا أمر يجب الوقوف أمامه والتفكير فيه بحكمة وعقلانية.

وأشارت إلى أننا نريد أن نساعد الأطفال على تكوين اتجاهات إيجابية لديهم، تؤثر وتنعكس على سلوكهم، وتنمي لديهم المواطنة وحب الوطن، وحب الآخرين، وخدمة المجتمع، دون اللجوء إلى استخدام أي أدوات أو أسلحة قد تضر بالطفل وبالآخرين، وتعوده على استخدام السلاح والعنف في المواقف المختلفة (المفرحة والمحزنة)، فقد يتعود الطفل أن يستخدم السلاح والعنف في مواقف الفرح وأيضا في مواقف الحزن، وتصبح سمة من سمات سلوكه العنف والإيذاء، وأيضاً البعد عن استخدام النعرات والعنصرية؛ لأنّها تؤدي إلى الانقسامات، وضعف العلاقات الاجتماعية، والإنسانية بين أفراد المجتمع.

سلوكيات سلبية

وأكّدت أنّ عدم استخدام التفكير العلمي والتخطيط السليم في آليات مشاركة الأطفال في المناسبات له تأثيراته السلبية على اتجاهات وقيم وأفكار وسلوكيات الأطفال في المستقبل، وهنا يجب أن نتدبر ونفكر منطقيا وعلميا، إذ يجب أن نحافظ على أطفالنا من أي سلوكيات سلبية فهم جيل المستقبل وحملة لواء التنمية في المستقبل، فكيف يتحملون المسؤولية ولديهم مثل هذه السلوكيات التي تدعو إلى العنف والنعرات والعنصرية، بعدم السماح للأطفال باستخدام أي أسلحة نارية أو غيرها قد تؤدي إلى تعويدهم عليها مستقبلاً، واستخدامها في بعض أعمال العنف والإيذاء، وتنمية الحس الوطني لدى الأطفال دون أي نعرات أو تعصب قبلي أو غيره.

تثقيف الطفل

ورأت نوف النتيفي -المرشدة الطلابية بجامعة اليمامة- أنّ الاهتمام بصناعة مستقبل أفضل للأطفال يعد مطلباً للتنمية، فهم رجال ونساء الغد، ويأتي الاهتمام بالطفل تأكيدا لحق الطفل في الرعاية والتربية السليمة، وإيجاد جيل قادر على تحمل المسؤولية، وتفهم متطلبات المستقبل، وما يتطلبه من جهد وفكر في سبيل رفاهية المجتمع لن تأتي إلاّ من خلال إنسان سليم بدنياً ونفسياً واجتماعياً، وقد ظهر استغلال الأطفال في المناسبات والاحتفالات، حيث يسمح لهم حمل السلاح وإطلاق الرصاص مع ترديد عبارات معينة، وتجاوز ذلك بالتفاخر بالحسب والنسب والانتماءات القبلية، ومن هنا يتأكد لنا أنّ الطفل الذي يستغل في التعبير عن المواقف، الذي ينشأ على أفكار سلبيه تؤثر على سلوكه وحياته الاجتماعية، وتكوين شخصيته، فسوف يعوق توافقه النفسي، ويعوقه عن ممارسة حياته في المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك ينشأ الطفل على سلوك العنف والعدوان، حيث يجب تربية الأطفال على حب الوطن دون استعمال الأسلحه وإطلاق الرصاص. وأضافت أنّه يعد تعميق التفاخر بالحسب والنسب والانتماءات القبلية في نفوس الأطفال من أسوأ ما يمكن أن يتلقوه من ذويهم، ومتى وجد الطفل الفكرة الصحيحة وقعت في نفسه موقعاً طيباً؛ لأنه ولد على الفطرة، والأفكار المنحرفة لا تسود إلاّ في غياب الفكرة الصحيحة، فإذا تم تثقيف الأطفال وتعليمهم على القيم الصحيحة فإنّهم يكبرون وهم يحملون مواقف إيجابية، ويتحلون بنفسية تحميهم من الآثار السلبية.

مصاب بالإيدز يثير الهلع في مستشفى صبيا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

علي خواجي – صبيا
أثار مصاب بالإيدز «من الجنسية الأفريقية» الهلع لدى مراجعي مستشفى صبيا العام، واستغربوا عدم اتخاذ الجهات المعنية الإجراءات النظامية للتعامل معه.
وقال عبدالله الحازمي: راجعت طوارئ مستشفى صبيا العام مساء أمس واستغربت لوجود شخص مرمي على الأرض، وكأنه يعاني من تشنجات، وعندما سألت أحد موظفي المستشفى أخبرني بأنه مصاب بالإيدز، فاستغربت لتركه مرمي بهذا الشكل على الأرض.
وقد حاولت «المدينة» التواصل مع الناطق الإعلامي للشؤون الصحية حسين معشي إلا أنه لم يرد على اتصالنا.
وتواصلت كذلك مع أحد منسوبي مستشفى صبيا العام الذي أفاد بأنه تم مخاطبة شرطة صبيا ولا زلنا ننتظر التحرك منهم «المدينة» تواصلت كذلك مع الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان الرائد محمد الحربي الذي أفاد بأن دور الشرطة في نقل مريض الإيدز هو أن تكون وسيط لتسليمه للجوازات، وهي تقوم بنقله وتسليمه لمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وقال: سأتواصل مع المسؤولين في شرطة صبيا لمعرفة الإجراءات التي تم اتخاذها.

"العدل" تناقش 38 مادة في لائحة "خدمات التنفيذ" تمهيداً لاعتمادها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
نظّمت وكالة الحجز والتنفيذ بوزارة العدل أمس حلقة ناقش لمسودة لائحة مقدمي خدمات التنفيذ لاعتمادها بصورتها النهائية، بحضور معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، ومعالي المشرف العام على مكتب الوزير الشيخ يوسف الفراج، وذلك بفندق نارسيس بالرياض ولمدة خمسة أيام .
وأكَّد وزير العدل في كلمته للمشاركين في الحلقة، أهمية تعزيز أعمال قضاء التنفيذ وتطوير آلياته وإجراءاته لتتواكب مع المرحلة، واستمع معاليه من قضاة التنفيذ إلى الملاحظات وأبرز العوائق التي تقف في مسار قضاء التنفيذ لتلافيها ومعالجتها في وقتها.
وتناقش حلقة العمل التي تهدف إلى الخروج بلائحة مقدمي خدمات التنفيذ بصورتها النهائية، (38) مادة بحيث يناقش كل يوم (7) مواد، على أن يكون اليوم الخامس لإبراز التوصيات واستعراض النتائج واللائحة بصورتها النهائية لاعتمادها والعمل بموجبها، بمشاركة مجموعة من قضاة التنفيذ ومستشاري معالي وزير العدل .
واستعرض الدكتور وليد الصمعاني أبرز ملامح ورؤية الوزارة تجاه قضاء التنفيذ ومستقبله، مؤكداً أن الوزارة تستعد لدعمه وتطويره ومؤسسة أعماله ليكون أكثر شمولية في تغطية متطلبات المرحلة، ومشيداً بجهود وكالة الحجز والتنفيذ وقضاتها في إعداد لائحة مقدمي خدمات التنفيذ .
من جانبه أكَّد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ خالد بن علي الداود خلال كلمته أهمية تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في أعمال قضاء التنفيذ بما يسهم في تطوير واكتمال منظومة العمل فيه.
وأفاد الشيخ الداود أن لائحة مقدمي خدمات التنفيذ تأتي كساند تنظيمي إداري ومالي لعمل قضاء التنفيذ، ما يجعله أكثر مرونة وسرعة لإنهاء المعاملة، ويمكن من خلالها تنظيم العمل وتوسيع دائرة التفاهم بين القطاع العام والقطاع الخاص لما لذلك من فائدة كبيرة لكلا القطاعين، من ناحية دقة العمل وسرعة الإنجاز، ولا سيما عندما تكون تلك العلاقات تحكمها أنظمة ولوائح تحفظ لكلا الطرفين حقوقهما.
وبين أن أهمية الموضوع تستوجب أن يواكبه حسن الإعداد ودقة الإجراء حتى يكون العمل وفق الرؤية المأمولة.

مطالبة بمعلومات بيئية دقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150520/Con20150520772483.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

طالب مجلس الشورى بدعم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتحقيق الزيادة المطلوبة من الموظفين والمفتشين البيئيين وفق المعتمد في خطتها التشغيلية.
كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة، بتوفير العدد الكافي من رادارات الطقس لتغطية مناطق المملكة؛ لتوفير المعلومات البيئية الدقيقة لمواجهة الظروف الجوية البيئية.
ودعا للتنسيق بين الرئاسة والجهات ذات العلاقة بالبيئة لتطبيق المعايير القياسية طبقا للنظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية.

بعد غياب عمال النظافة لإنهاء عقد الشركة المشغلة لهم وعدم توافر البديل

بالصور.. فئران تمرح داخل مستوصف والنفايات تتراكم بداخله في الطائف

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://sabq.org/Un7gde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
تفرغت العاملات والعاملون في مستوصف غرب نخب الحكومي التابع للشؤون الصحية بالطائف لرفع النفايات المتراكمة داخل المستوصف، واصطياد الفئران وملاحقتها داخل المبنى، الذي تحول لمرتع لها في ظل غياب عمالة النظافة عن المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات الطرفية بالمحافظة، بعد إلغاء عقد الشركة السابقة، وعدم إبرام عقد جديد مع شركة أخرى تسارع في توفير العمالة لتلك المواقع الصحية، التي بدأت الأسر والمراجعين هجرها خوفاً من تلك المآسي التي باتت مشاهَدَة وملحوظة عياناً بياناً لدى الجميع ممن يقصدونها.
المراجعون لمستوصف غرب نخب بالطائف كان بعضهم قد رصد تلك الفئران تسرح وتمرح داخل المبنى، ومنها ما كان ميتاً على الدرج وبعض الممرات، فيما تزداد الحال سوءاً عند مشاهدتهم النفايات وهي متراكمة داخل المبنى، وبعض العاملات من الممرضات كن يحملنها بعد جمعها، ويقمن بدور عمالة النظافة.
تلك الصورة غير اللائقة لذلك المستوصف، الذي يمثل القطاع الصحي، رفضها المراجعون.
وبدورها، "سبق" تكشف ذلك السوء الذي ظهر عليه مبنى المستوصف، وخلوه من عمالة النظافة، في الوقت الذي تشكل فيه تلك الفئران المتكاثرة بالمبنى خطورة على الصحة العامة باعتبارها ناقلة للأمراض والعدوى والوباء؛ الأمر الذي يدفع المسؤولين بصحة الطائف للتحرك عاجلاً، وإنقاذ المستوصفات والمراكز الصحية الحكومية بالمحافظة من عدم وجود عمالة النظافة وخلوها منهم، وسرعة إبرام العقود لإحلال الشركة البديلة التي ستعمد لتوفير العمالة؛ حتى تتحول تلك المباني لمواقع صحية، لا تكون مواقع ملوثة تحمل الوباء والمرض.

تأخُّر إصدار التقارير الطبية حول الحالتَيْن يُثير الشكوك

تحقيقات واسعة من وزارة الصحة بعد قتل أم وطفلتها بخطأ طبي بالجبيل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://sabq.org/8m7gde

عبدالله السالم - سبق – الدمام:
علمت "سبق" أن تحقيقات واسعة بدأت بين وزارة الصحة والهيئة الملكية بالجبيل والمديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية حول قضية وفاة امرأة بعد خروجها من غرفة الولادة وإنجابها طفلة، إضافة إلى وفاة طفلتها أيضاً بعد نحو أسبوع من ولادتها.
وتواصلت "سبق" مع ذوي المرأة، وقال زوجها إنه تم إدخال زوجته قسم الطوارئ بمستشفى الهيئة الملكية بالجبيل بعد شعورها ببعض الآ لام، وقد كانت حاملاً بالشهر السابع، وعند وصولها أبلغونا بضرورة إجراء عملية قيصرية لإخراج الجنين؛ فتم إدخالها غرفة العمليات، وخلال ساعة تم إخراج الجنين، وأبلغوني بأن صحة الطفلة غير مستقرة، وستوضع بقسم العناية لحديثي الولادة، وأن الام حالتها مستقرة، وتحتاج لوقت بسيط للإفاقة، ومن ثم إخراجها لقسم التنويم.
وأضاف الزوج: انتظرنا إفاقة الأم إ لا أن الإفاقة طالت مدتها، وبدأت الأعذار من قِبل الأطباء بأنها تحتاج لوقت، وطالبونا بالانتظار، لكن الأم لم تفِق؛ ما أوجد حالة ارتباك على بعض الأطباء، وسبّب لي تأزماً نفسياً غير طبيعي، ثم فوجئت بحالة استنفار واستدعاء لجميع الأطباء في دلالة على أن هناك أمراً غير طبيعي.
وتابع: وعند السؤال لا تتم الإفادة عن الحالة تماماً؛ فشخص يخبرنا بأنها دخلت في غيبوبة، وآخر يخبرنا بأنها تحتاج لوقت بسيط وتفيق، وشخص آخر يخبرنا بأن نبضات قلبها متسارعة، ثم يعودون ويخبروننا بأن الحالة استقرت، واستمرت هذه الحال من الساعة السادسة والنصف مساء حت ى الساعة الثانية فجراً وهم لم يطلعونا على شيء، ولم يشخصوا لنا الوضع. علماً بأن زوجتي استمرت طول هذا الوقت وهي لم تفِق.
وأكمل الزوج: طالبت بإفادتي عما يحدث إلا أنه لا حياة لمن تنادي. وعند الثانية والنصف فجراً أبلغوني بأنها انتقلت إلى رحمة الله، طالبين مني الصبر والاحتساب. وقد راجعتهم اليوم الثاني لطلب تقارير طبية للاطلاع عليها إ لا أنهم - للأسف - أبلغوني بأنها ستكون بعد أربعة أيام.
ومضى أكثر من عشرة أيام ولم نحصل على التقرير. علماً بأنني اكتشفت فيما بعد أنها سبق أن أجرت فحوصات ومراجعات بعيادة الحوامل بالمراكز الصحية التابعة للهيئة، وأجرت تحاليل دم بمختبر المستشفى نفسه، وكان بإمكانهم معرفة أي مشاكل لديها من خلال التحاليل والمراجعات السابقة.
واستطرد: مولودتي ظلت في قسم حديثي الو لاة لديهم وحالتها حرجة، وطالبتهم بإعداد تقرير طبي عن حالتها منذ ولادتها، ولم يتم إعداده إلى أن توفيت هي الأخرى أمس. مطالباً بتدخل الجهات المسؤولة والمسؤولين "والكشف عن المتسبب في وفاة زوجتي وطفلتي، وإهمال صحتهما قبل وفاتهما ومحاسبتهم".
وبدورها، تواصلت "سبق" مع العلاقات العامة بالهيئة الملكية للتعليق على هذه الحادثة؛ فأفادت بأن الهيئة الملكية للجبيل وينبع تولي رعاية وسلامة المرضى في مرافقها الصحية اهتماماً كبيراً.
وأضافت بأنه بخصوص هذه حالة فقد قام برنامج الخدمات الصحية بالتحقيق مع جميع المعنيين منذ البداية، وما زال التحقيق جارياً بالتنسيق مع وزارة الصحة (المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية)، وفقًا للإجراءات الصحية المتبعة في مثل هذه الحالات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مقترح بإلزام راغبي التقاعد المبكر بدفع اشتراكات أعلى

توجه خليجي لرفع سن التقاعد إلى68 سنة.. خفضه عبء على الصناديق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/20/article_958995.html

رنا حكيم من جدة

قال لـ "الاقتصادية" مسؤول خليجي إن توجه دول الخليج لدراسة رفع سن التقاعد إلى 68 سنة يأتي لعدة عوامل، أهمها التوقعات التي تشير إلى عيش المواطن حتى سن الـ 80؛ وذلك في ظل التقدم الصحي وقلة عدد المواليد والوفيات في المنطقة، ما دعا المسؤولين في الجهات الحكومية في دول الخليج لبحث تلك الزيادة، هذا بخلاف رغبة المواطن في التقاعد المبكر الذي يسبب أزمة في صناديق التقاعد التي لا تستطيع الإيفاء بمتطلباتها تجاه المشتركين الجدد.

وأوضح صالح بن ناصر العريمي، المدير العام للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في عُمان، أن توجه دراسة رفع سن التقاعد لمواطني دول الخليج، يأتي لعدة عوامل منها أن الموظفين أصبحوا يتجهون للتقاعد المبكر بشكل كبير، وأصبح عدد المتقاعدين مبكراً عند سن 40- 45 سنة أكثر ممن يتقاعدون عند سن 60- 65 سنة، وهذا ما دعا دول عربية تتجه لرفع السن بطريقة تدريجية.

وأشار إلى أنه ليس من الحكمة خفض سن التقاعد في الدول الخليجية، معتبراً أن ذلك سيجعل الصناديق لا توفي بمتطلباتها تجاه المشتركين على المدى البعيد، مشيرا إلى أن توقعات الحياة، التي تُستخدم من قبل علماء الاجتماع لاحتساب معدلات بقاء المواليد على قيد الحياة بحساب تطور الخدمات الصحية والطبية المُقدمة في البلاد، تشير إلى أن متوسط أعمار الخليجيين قد تصل إلى 80 عاما، ففي سلطة عُمان، على سبيل المثال، توقعات الحياة بالنسبة للرجل تصل إلى 74 سنة، أما بالنسبة للمرأة 76 سنة، وهذه التوقعات مرشحة للزيادة في ظل تقدم الطب، وبالتالي فإن هناك توجها لرفع سن التقاعد، ليكون ما بين 65- 69 سنة، في الخليج.

واستطرد العريمي: "تحديد سن التقاعد يتعلق بعدد من المؤشرات الخاصة، التي تشير إلى أن دول مجلس التعاون فيها معدلات عالية من صغار السن والشباب، ونسبة المسنين قليلة مقارنة بدول أوروبا واليابان، إذ تعاني التركيبة السكانية هناك بما يعرف بـ "Gray of Nation" "جراي أوف ناشن"، لأن الأغلبية العظمى من تركيبة السكان في تلك الدول هم من كبار السن".

وتابع: "أما في دول الخليج فالوضع معكوس حالياً، إلا أننا متجهون لنصبح مثلهم، ربما بعد عدة سنوات، وذلك لوجود عدد من المؤشرات التي تدعم ذلك، مثل انخفاض معدل المواليد والوفيات مقارنة بالعقود الماضية في دول الخليج، بسبب تقدم الخدمات الصحية، كما أن أعداد أفراد الأسر في العائلة الواحدة انخفض، ففي الأعوام الماضية كان متوسط أعداد أفراد العائلة يتراوح ما بين 7- 10 أطفال فيما أصبح الآن نحو 3- 4 أفراد، ما يشير إلى أن نسبة المسنين تزداد، وفي المقابل نسبة الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل تنخفض".

وحول دور خفض سن التقاعد في توفير فرص عمل جديدة للشباب الخريجين، أكد المدير العام للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في سلطنة عُمان أنه إذا استخدم نظام التقاعد من أجل إحلال الوظائف، فإن ذلك سيؤثر سلباً في صندوقي التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وسيجعل الصناديق لا توفي بمتطلباتها تجاه المشتركين على المدى البعيد، إذ إن تلك الصناديق تأخذ اشتراكات من الموظفين ثم تستثمرها، ومن خلالها تصرف معاشا للمتقاعدين، إذا يدفع الموظف تلك الاشتراكات حتى سن الـ60، ولو خرج آخرون في سن أقل من ذلك فهذا يعني أن بعض المتقاعدين سيأخذون أموالا من التقاعد أكثر من غيرهم، وذلك بناء على توقعات الحياة التي تشير إلى أن المواطن في دول الخليج قد يعيش حتى سن الـ 80، والدولة تستطيع إعطاءه راتبا تقاعديا حتى عمر الـ 80، والمتقاعدون مبكراً في عمر الـ 40 أو 45 سيتسلمون

رواتب تقاعدية من المؤسسة أكثر ممن تقاعد عند عمر الـ 60، فيما لم يدفع من رواتبه كاشتراكات سوى 20 سنة فقط، بينما من تقاعد في الـ 60 يدفع اشتراكات منذ 40 سنة.
واقترح العريمي إلزام المواطنين الراغبين في التقاعد المبكر بدفع اشتراكات أعلى للصندوق، من المواطنين الراغبين في التقاعد عند سن الـ60 سنة، لضمان وفاء تلك الصناديق بمهامها ومتطلبات الأجيال القادمة.
ولفت إلى أن هناك دولا في مجلس التعاون لديها معدلات نمو سكاني منخفضة، عكس بعض الدول الأخرى لديها أعداد كبيرة من كبار السن، إلا أن أغلبية دول المجلس سن التقاعد القانوني فيها في حدود الـ 60 عاماً، وهناك استثناءات في تحديد سن التقاعد، ويشمل هذا الاستثناء المرأة خصوصا أنها ربة منزل وصاحبة رسالة من خلال أبنائها، والعمل قد يكون مهما بالنسبة لها خلال فترة عمرية محددة من حياتها، وعلى الرغم من أن المنظمات والجهات الحقوقية تمنع التمييز بين المرأة والرجل فيما يتعلق بشؤون العمل، إلا أن للمرأة في دول الخليج وضعا خاصا ولديها رسالة كبيرة، فتعطى التقاعد في سن الـ55 وليس الـ 60، كما في بعض دول الخليج.
وزاد: "في قوانين التقاعد، يفترض أن يكون الرجل قد عمل لمدة لا تقل عن 15 سنة، بينما المرأة يتطلب منها أقل من ذلك للحصول على التقاعد، أي خبرة أقل وسن تقاعد أقل للمرأة بسبب الظروف الاجتماعية التي تحيط بها، والمكانة الخاصة للمرأة في المجتمع".

القانون لردع العنصرية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=223710&CategoryID=8

عبير محمد العريدان

من المحزن ما نراه متداولا في مواقع التواصل الاجتماعي أو في النقاشات العامة، من احتقار من لا يعود إلى أصول عربية قحة، ولو أخذنا شريحة من أولئك الذين تعود أصولهم إلى غير العرب لوجدنا أن هؤلاء متطورون إلى أبعد الحدود، فماذا عمن يستخدمها مع أبناء وطنه؟
عندما تتجلى المناطقية والعنصرية وعقدة النقص، فإن ذلك ينتشر في المجتمع مثل هذه الفتن، وهو من أهم مسببات اليأس والفرقة، والنكوص عن التطور، لأن التفرقة العنصرية مرض لا يصيب البشر بل يصيب العقل البشري، وما يهمنا المعيار وليس المنطقة أو القبيلة. الأوطان ترتقي بالأفراد المميزين لا بالقبلية والطائفة، ومن مظاهر العنصرية المتفشية في مجتمعنا التنابز بالألقاب والافتخار بالقبيلة، وهي مظاهر يتناقلها الصغار من الكبار وكأنها ركن شرعي أُمرنا به، ورغم كل هذا التوجيه الإسلامي بالمساواة إلا أن العقلية العربية ما زالت -وعلى ما يبدو- عقلية عنصرية، إذ رجعت هذه العقلية بعد فترة بسيطة إلى معايير النسب والدم واللون لتصنيف الناس، وعليه كانت تطغى "الشعوبية العنصرية العربية"، وهي من أهم أسباب تداعي الدولة الأموية، وللأسف أن هذه الثقافة لا تزال حية إلى اليوم.
ومن المضحك أنه ما زال بعضنا يعلق آماله على جيناته الشخصية، وعلى لونه وعلى أصوله الموثقة بأنه من هذه القبيلة أو تلك المدينة!
هذه العنصرية المقيتة تحتاج إلى توعية، منها ما هو ثقافي واجتماعي يتناول كل أخلاقيات فن التعامل مع الناس، بدءا من بيئة التربية الأساسية في البيت.
العنصرية فكرة مسيئة تنم عن عدم تقدير الآخرين، وأن الثقة بالذات لا تأت إلا بمحاولة انتقاص الآخر، وإهمال كل القيم الإنسانية التي تحكم البشرية والأمم المتحضرة حاليا.. فهل نحن منتهون؟
الحقيقة أنه لا يوجد فرق بين الأجناس البشرية إلا كما حددها الدين، شرطها التقوى..، فنحن البشر نرتبط بمصير مشترك ومرهون بأن "نكون كنفس واحدة".

ومن الأجدر أن ننظر إلى عقل الإنسان لا إلى أصله وفصله ولونه وعرقه؟ وبماذا خدم مجتمعه أو ما الذي قدمه للعالم؟ فهذه المقاييس كفيله بالتعريف بالإنسان.
نحن نحتاج إلى عقل بشري نزيه وحازم لا يرضى إلا بالتطوير.. كلنا وطن واحد لا نرضى إلا بالتقدم بعيدا عن العنصرية النتنة، وأظن أن المجاز العنصري هو مأزق عقلي يحمله العربي معه ويوظفه أينما حل، ولتفادي هذا المأزق الفكري نطالب بتأسيس قوانين وعقوبات وهيئة قضائية متخصصة للحكم في قضاياه، لتؤكد على المبادئ والأخلاق الإنسانية، وتحفظ قيم الإسلام مما لحق بها من عللنا الثقافية.
ولحكومتنا موقف عادل في نبذ العنصرية، خصوصا فيما يتعلق بالإعلام الرياضي، فإذا كانت التعاليم والشرائع لم تردع انتقاص إنسان لأخيه الإنسان؛ فالقانون وسيلة لردع كل لسان منفلت.. شكرا للحكومة العادلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تفعيل المحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/20/article_958960.html

كلمة الاقتصادية

صدرت التنظيمات القضائية الجديدة التي أعادت هيكلة السلطة القضائية في عام 1428هـ، وفرضت أن يتم إنشاء محاكم متخصصة جزائية وأحوال شخصية؛ تم بالفعل افتتاح عدد منها في المدن الرئيسة، ومحاكم تجارية وعمالية لا تزال تنتظر تحريك ملفيهما نحو استقلال هاتين المحكمتين، وهي خطوة طال انتظارها، إلا أن مجلس الشورى ومن خلال لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية أبدى استغرابه من تأخر وزارة العدل في تنفيذ آلية نظام القضاء، وطالب أعضاء المجلس، الوزارة بسرعة التنفيذ وعدم التأخير أكثر من ذلك ونقل لجان القضاء التجاري والعمالي والجزائي أيضا إلى القضاء العام؛ لأن الهدف من سرعة نقل اللجان هو توحيد القضاء ودخوله ضمن إطار القضاء العام بدلا من أن تكون لجانا فرعية وشبه قضائية.
لقد أقر مجلس الشورى توصيات عدة بعد الاستماع إلى تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1434 / 1435هـ، وذلك بعد الاستماع إلى ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء في أثناء مناقشة تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل للعام، ومن تلك التوصيات: الإسراع في إنشاء باقي المحاكم المتخصصة، وتطبيق العقوبات البديلة، وإشاعة ثقافة التحكيم، وإيجاد البرامج الإعلامية لتوعية المجتمع بالحقوق والشؤون العدلية وتبصيرهم بكل الخدمات المتاحة لهم، وكذلك الإسراع في نقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية للقضاء العام تفعيلا لأحكام الآلية التنفيذية لنظام القضاء.
لقد صرح رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء في وزارة العدل، بوجود خطة استراتيجية لزيادة أعداد القضاة بما يتواكب مع برامج تطوير مرفق القضاء، ستوفر خلال السنوات الثلاث المقبلة نحو 50 في المائة من احتياج المحاكم الفعلي للقضاة، وترفع أعداد القضاة إلى ما بين 2500 وثلاثة آلاف قاض وملازم قضائي، في حين أن احتياج قطاعات وزارة العدل الفعلي إلى القضاة بنهاية الخطة التطويرية نحو خمسة آلاف قاض، وتضمن التصريح أن أعداد القضاة لا يتواكب مع الاحتياج الفعلي، وأن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يبذلان جميع الجهود لمواكبة أعداد القضاة برامج تطوير مرفق القضاء وسد خانة كبيرة.
لقد كان عدد القضاة لا يتجاوز 800 قاض، وتم رفع العدد بعد جهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء إلى 1800 قاض، منهم 900 قاض في المحاكم، وبقية القضاة يتوزعون بين العاملين في وزارة العدل والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء ومستشاري الديوان الملكي ومجلس الشورى، ويتوقع أن يلتحق بالسلك القضائي نحو 300 قاض وملازم قضائي بنهاية سنة 1436هـ، حيث تم رفع مشروع نظام لائحة الأعمال القضائية النظيرة، بعد أن تمت دراستها، وفي حال إقرارها ستسمح اللائحة باستقطاب أصحاب 13 عملا ممن يعملون في الأعمال القضائية النظيرة بالالتحاق بالسلك القضائي منهم المحامون وكُتّاب العدل وكُتّاب الضبط.

لقد حسمت وزارة العدل النقاش حول عدد القضاة ومدى مناسبته عدد السكان في المملكة، حيث ترى الوزارة -بحسب وجهة نظرها- أن المعيار الدولي الأكثر نموذجية لعدد القضاة بالنسبة لعدد السكان هو ما يعادل سبعة قضاة لكل 100 ألف نسمة، في حين أن عدد القضاة في السعودية يتجاوز ضعف عدد القضاة في كثير من الدول الأوروبية وغيرها بالنسبة لعدد السكان، حيث تزايد عدد القضاة في المملكة في السنوات الأربع الماضية بما يعادل الضعف، حيث وصل إلى خمسة آلاف قاض، في حين يراوح عدد القضايا التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد بين 14 و20 قضية، وتظهر الإحصائيات التي صدرت العام الماضي ارتفاعا لمعدل ما ينظره القاضي الشرعي في السعودية يوميا من القضايا.

منذ 3 أشهر وهم في البحر يعانون الجوع والخوف والدول ترفض اقترابهم من سواحلها

بالصور .. مسلمو "الروهينجا" عالقون بـ "مراكب" الموت يستغيثون .. والعالم لا يبالي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://sabq.org/6i7gde

شقران الرشيدي- سبق- الرياض:
إنها بحق كارثة.. كارثة إنسانية، وأخلاقية تواجه العالم أجمع، كارثة جديدة لشعب مسلم لا يهتم به أحدٌ.. ورغم صراخ شعب "الروهينجا المظلوم منذ عقود طويلة من العنف، والقمع، والاضطهاد، إلا أن العالم لم يعد يهتم بمأساتهم الإنسانية المريعة المتجدّدة، ولا بمصيرهم المخيف كل عام.

جريمة في حق البشر

إن ما قامت به حكومة "ميانمار" أخيراً في التعدّي على حقوق شعب "الروهينجا"، وتهجيره قسراً من وطنه، وتكديس الآلاف منهم قهراً في مراكب وسفن متهالكة، ودفع الرجال والنساء والأطفال إلى البحر منذ 3 أشهر، وتركوا لمصيرهم البائس تتقاذفهم الأمواج، هو جريمة في حق البشر يعاقب عليها القانون الدولي.. لكن مع الأسف لا أحد يهتم!! فلا تزال الدول المجاورة لـ "ميانمار" ترفض مساعدتهم، وتمنع دخول مراكبهم مياهها الإقليمية، ما اضطرهم لأن يأكلوا كل شيء حتى حبال المراكب من شدة الجوع، ويشربون الماء المالح من العطش، وباتوا بشراً مضطهدين لا يجدون مَن يلبي صراخهم الدامي، لا منظمات عالمية، ولا وسائل إعلام دولية، ولا حتى قنوات فضائية عربية، ولا يقف معهم اشقاؤهم المسلمون.

قوارب مهترئة

أكثر من 25 ألف "روهينجي" مسلم تقطّعت بهم السبل قبالة سواحل ماليزيا، وإندونيسيا، وتايلاند يهيمون على وجوههم فوق مراكب وقوارب مهترئة في خليج البنجال يصرخون من الجوع، والتعب، والغربة، والظلم ولا مجيب لهم منذ أكثر من 90 يوماً، حتى بدأوا من اليأس الشديد يقتلون بعضهم بعضا بسبب ندرة الطعام والشراب، وتُرمى جثثهم لأسماك القرش في البحر.

جلّاد لا يرحم وظروف قاسية

وقصص شعب "الروهينجا" المسلم لا تنتهي ولا حصر لها.. فالآلاف منهم قُتلوا، والآلاف منهم غرقوا، والآلاف منهم حرقوا، والآلاف منهم هجروا.. وهو شعب عاش، ويعيش بين جلّاد لا يرحم، وظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ودولية متداخلة، ومعقدة.. شعب مسلم فرَّ من الاضطهاد من حكومة "ميانمار" طلباً للعون في دول مجاورة، لكنه لا يجد ما تمناه من أدنى درجات الحياة الكريمة.

الاعتراف بهم

وبسبب رفض الحكومة العسكرية في "ميانمار" منحهم حقوقهم الأساسية، والاعتراف بهم كمواطنين، وغضها الطرف عن قمعهم، والعداوة الشديدة ضدّهم من الأغلبية البوذية، ومعاناة الكثير منهم من الفقر المدقع، وعدم امتلاكهم أوراقاً ثبوتية أو فرصاً للعمل.. فهم يعدون من السكان الأصليين، وطائفة عرقية مسلمة مستقلة تعيش بصفة رئيسة في ولاية "راخين" الغربية.. تصنفهم الأمم المتحدة بأكثر الأقليات تعرُّضا للاضطهاد في العالم.

وكان بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، قد ناشد الحكومات في المنطقة، أن تتذكّر التزاماتها بالإبقاء على حدودها وموانئها مفتوحة أمام الأشخاص الذين تمّ التخلي عنهم في البحر وضمان "الحفاظ على حظر الإعادة القسرية".
والسؤال المطروح: متى تقوم الدول المسلمة، والمنظمات الإسلامية، والمجتمعات الإسلامية بدورها بالضغط على المجتمع الدولي للمساعدة على حل أزمة شعب "الروهينجا" وإنقاذه مما يتعرّض له من اضطهاد فاق الوصف.. فالكارثة الإنسانية تزداد، ومن حق "الروهينجا" العيش في وطنه بأمان واستقرار؟

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعطل قطار تنمية الطفولة في الشرق الأوسط وإفريقيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/20/article_958963.html

كلوديا كوستين وصوفي نوديو

من غير المقبول لمنطقة كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي من المناطق متوسطة الدخل، أن يموت طفل من بين كل 40 طفلا في العام الأول من عمره وأن يكون سبب وفاة أغلبيتهم أمراض يمكن الوقاية منها. كما أنه من غير المعقول أن يصاب خمس أطفال المنطقة بالتقزم بسبب سوء التغذية، وأن يحرم أكثر من نصفهم من المغذيات الدقيقة المهمة مثل الملح المعالج باليود ما يتسبب في إلحاق الضرر بقدراتهم الإدراكية. وعلاوة على ذلك، فمع التحاق 27 في المائة فقط من الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين ثلاثة إلى خمسة أعوام بمدارس رياض الأطفال، وهو ما يقرب من نصف المتوسط العالمي، فإن ثلاثة أرباع الأطفال في المنطقة محرومون من فرصة بناء أسس الاستعداد للمدرسة واكتساب المهارات التي يحتاجون إليها لكي يعيشوا حياة سعيدة ومستقلة وصحية.
السؤال المطروح: ما دلالات هذه الاتجاهات المثيرة للقلق؟
تبين لنا الأبحاث والدراسات أن المحفزات الغذائية والنفسية المبكرة في السنوات الأولى من الحياة تمثل عنصرا مهما للنمو العقلي والصحي. وهناك أيضا شواهد قوية على أن برامج تنمية الطفولة المبكرة، التي تستهدف الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر، لها آثار إيجابية كبيرة طوال الحياة، خاصة عندما تقارن بالاستثمار في مراحل لاحقة من العمر. وتتضمن بعض الأمثلة البرامج التي تشجع الصحة والتغذية، وتوعية الآباء، والالتحاق برياض الأطفال، ووسائل الإعلام الخاصة بتوعية الأطفال.
ونعلم أيضا أن عدم المساواة بين الجنسين يبدأ في الطفولة المبكرة، وأن إصلاح أوجه القصور الذي يحدث في المراحل المبكرة من العمر صعب ومكلف في المراحل التالية من الحياة ويؤدي إلى إطالة أمد الفقر وعدم المساواة.
وقد ضم تقرير جديد أصدره البنك الدولي مجموعة شاملة من البيانات من مختلف أنحاء المنطقة عن أوضاع تنمية الطفولة المبكرة. ووجد التقرير أن الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة هو من أدنى مستوياته في العالم، وأن هناك أيضا تفاوتا كبيرا في الفرص بين الأطفال في جميع بلدان المنطقة. على سبيل المثال، تصل نسبة حصول أطفال الأسر الأكثر ثراء في تونس على الرعاية والتعليم المبكر 97 في المائة، بينما لا تتجاوز فرصة أطفال الأسر الأكثر فقرا في ذلك 4 في المائة.
كما أظهرت التجربة العالمية أن التدخلات الموجهة للأطفال الأكثر فقرا يمكن أن تعوض عن الاتجاهات السلبية وأن تعزز جودة التعليم والنمو الجسماني. وفي الحقيقة، يعد الاستثمار في الأطفال الصغار واحدا من أذكى الاستثمارات التي يمكن أن ينفذها بلد ما.
وفي ظل تزايد الصراعات والاضطرابات السياسية وانتشار أعمال العنف في كل أنحاء المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، قد يعتبر واضعو السياسات الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة ترفا أكثر منه ضرورة. لكن يمكننا أن ندحض ذلك: فتنمية الطفولة المبكرة هي استثمار مهم وعاجل، لاسيما في التصدي للتحديات الصعبة على صعيد التنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي والنمو المنصف. ومن ثم، فإن عدم الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة الآن في المنطقة سينم عن قصر نظر حاد، حيث سيؤدي إلى عواقب مكلفة للغاية لا سبيل إلى محو آثارها على الأجيال المقبلة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف يمكننا استخدام البيانات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة للعمل مع واضعي السياسات من أجل وضع البرامج وتوسيع مظلتها بتكلفة منخفضة ومستدامة وفي متناول اليد؟
نود هنا أن نطرح خمسة اعتبارات رئيسة كي يتمكن واضعو السياسات من تحقيق أعظم الأثر:
حملات إعلامية للوصول إلى كل أفراد الأسرة، مع رسالة للأبوين، وليس فقط للأم. ينبغي أن يعي كل أفراد الأسرة المشاركين في اتخاذ القرارات الخاصة بتربية الأطفال و/أو المنخرطين في التفاعلات اليومية مع أصغر أفراد الأسرة "على سبيل المثال، الآباء، والجدات، والحموات، والإخوة، وآخرين" أهمية التغذية المناسبة والتحفيز المبكر للأطفال الصغار. كما يجب أخذ جودة الخدمات في الحسبان: زيادة الرعاية التي تعتمد على المراكز "بما في ذلك مراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال" يمكن أن تحفز من تنمية الأطفال في الوقت الذي تتيح للأمهات بعض الوقت للانخراط في مزيد من التعليم أو في أنشطة تنمي دخلهن. بيد أنه إذا انخفضت جودة الرعاية والتعليم عن مستويات معينة في هذه المراكز ستعزف الأسر عنها ولن يستفيد الأطفال المشاركون، ما يبدد الغاية من هذه المراكز.. إضافة إلى تطبيق سياسات تنمية الطفولة المبكرة على نحو يشمل الجميع: يتجلى عديد من حالات الإعاقة في الطفولة المبكرة، وقد تزيد من أوجه عدم المساواة، إذا تركت دون رصد أو دون التصدي لها. ولدى بلدان المنطقة الآن الفرصة لزيادة استثماراتها في تنمية الطفولة المبكرة بطرق تشجع على الرصد المبكر لحالات الإعاقة، ووصل الأطفال بخدمات إضافية حسب الحاجة، وتأسيس مراكز رعاية تشمل جميع الأطفال. زد على ذلك المشاركة مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية. زيادة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة بطريقة تصل إلى أكثر الفئات احتياجا من خلال برامج جيدة نادرا ما تنفذ عبر أنظمة الدولة وحدها. وعلى واضعي السياسات البحث عن شراكات يتبادلون من خلالها المنافع مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، وغيرها من أجل الوصول إلى شرائح إضافية من السكان، والحث على تغيير السلوك، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات كالهواتف المحمولة، والتلفزيون أو البرامج الإذاعية.
وتجنب السماح بأن يكون "الأمثل عدو الحسن" وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج متعددة القطاعات تلبي بشكل حقيقي الاحتياجات الكلية للأطفال الصغار "الصحة، والتغذية، والتنمية الاجتماعية والإدراكية" هو أمر جد مهم، إلا أنه قد يستغرق وقتا. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول أن تدرس اختيار "نقطة أو اثنتين من المداخل الاستراتيجية"، مثل برامج توعية الأبوين لزيادة التحفيز المبكر أو الرعاية القائمة على المراكز، والبناء التدريجي من هذا المنطلق. بالنسبة لأغلب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الآن هو التوقيت الأمثل للبدء في ذلك.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 شبان 1436هـ - 20 مايو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6296

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 شعبان 1436هـ - 20 مايو 2015م

اضغط هنا